

مِنْ خِزَامِ الْمَلِكِ بْنِ سُلَيْمَانَ

طَبِيقًا لِقَبَاوِيِّ فُقَيْهٍ لَهْلِكِ بَيْتِ الْعِصْمَةِ عَلَيْهِ السَّلَامُ

سَمَاجَةُ آيَةِ اللَّهِ الْعَظِيمِ

الْشَّيْخِ حُسَيْنِ بْنِ الْبُرْقَانِ الْهَمْدَانِيِّ

« دَامَ ظِلُّهُ »

المملوك من الإنسان وله أن يجعلها في كسب مع الكفاية، وإلا نعمة المولى والأحوط وجوب نفقة المملوك من الحيوان ما دام ملكاً له.

(مسألة ١٠٠٤)، إذا عجز الإنسان عن الإنفاق على من يجب نفقته عليه فإن كان زوجة بقيت في ذمته يؤديه متى ما تمكن، وإن كان غير زوجة سقط الوجوب ولا شيء عليه.

(مسألة ١٠٠٥)، نفقة الزوجة تقبل الإسقاط قبل أسقطتها لم تجب على الزوج، وأما نفقة الأقارب فلا تقبل الإسقاط.

(مسألة ١٠٠٦)، إذا كانت للرجل زوجتان دائمتان فبات عند إحداهما ليلة وجب عليه أن يبيت عند الأخرى ليلة أيضاً، ولا يجب عليه المبيت عندهما في غير هذه الصورة. نعم ليس له مشاركة زوجته رأساً وجعلها كالمعلقة، والأحوط الأولى أن يبيت عند زوجته الدائمة الواحدة ليلة في كل أربع ليال.

(مسألة ١٠٠٧)، لا يجوز ترك وطء الزوجة الدائمة أكثر من أربعة أشهر، بل الحكم كذلك في المنقطعة على الأظهر.

(مسألة ١٠٠٨)، إذا لم يعين المهر في العقد الدائم صح العقد، ومع الدخول يجب على الزوج مهر المثل.

(مسألة ١٠٠٩)، إذا لم تعين المدة لأداء المهر - حين العقد - جاز للزوجة الإمتناع من المقاربة قبل أخذه، سواء أكان الزوج متعكناً من الأداء أم لا، ولو دخل بها الزوج برضاها قبل أداء المهر لم يكن لها الإمتناع بعد ذلك، من دون عذر شرعي.

النكاح المنقطع

(مسألة ١٠١٠)، يصح النكاح المنقطع، وإن كان الداعي إليه أمراً آخر غير الإمتناع، ولا بد فيه من تعيين المهر والمدة، فإن لم يتعنا بطل العقد، ويعتبر في المدة أن لا تزيد على عمر الزوجين عادة وإلا كان العقد دائماً على الأظهر.

(مسألة ١٠١١) يجوز للمرأة في النكاح المنقطع أن تشرط على زوجها عدم الدخول بها، فلو اشترطت عليه ذلك لم يحزله مقاربتها و يجوز له ما سوى ذلك من الاستمتاع، نعم لو رخصت الزوجة بعد ذلك بمقاربتها جازت له.

(مسألة ١٠١٢) لا تحب النفقة على الزوجة في النكاح المنقطع وإن حملت من زوجها، ولا تستحق من زوجها المضاجعة الميت عندها، ولا توارث بينها وبين زوجها، نعم لو شرط التوارث أو خصوص الزوج أو الزوجة نفذ الشرط.

(مسألة ١٠١٣) يصح العقد المنقطع ولو جهل الزوجة بعدم استحقاقها النفقة والمضاجعة، ولا يثبت لها حق على الزوج من جهة جهلها، ويحرم عليها الخروج بغير إذن زوجها، إذا كان خروجها منافياً لحقه، ولا يحرم مع عدم المناقاة.

(مسألة ١٠١٤) لو وكلت المرأة رجلاً في تزويجها لمدة معينة بمبلغ معلوم، فخالف الوكيل، فعقدها دواماً أو متعة لغير تلك المدة أو بغير ذلك المبلغ، فإن أجازت العقد صح وإلا بطل.

(مسألة ١٠١٥) لا بأس بتزويج الأب أو الجد من طرفه بنته الصغيرة لمدة قليلة. لا لغاية الاستمتاع، بل لغاية أخرى من حصول المحربة ونحوه، إلا أنه لا بد في ذلك أن لا يكون في العقد مقسدة للبت، وكذا يجوز تزويجهما الصغير لتلك الغاية.

(مسألة ١٠١٦) لو وهب الزوج مدة زوجته المنقطعة بعد الدخول بها لزمه تمام المهر، وينصف المهر إذا كانت الهبة قبل الدخول على الأظهر.

(مسألة ١٠١٧) لا بأس على الزوج في تزويج المتنع بها في عدتها منه دواماً أو منقطعاً.



(مسألة ١٠١٨) لا يجوز للرجل أن ينظر إلى ما عدا الوجه والكفين من جسد المرأة الأجنبية و شعرها، وكذا الوجه والكفين منها إذا كان النظر تلبذاً أو رية، ويجوز من دون